

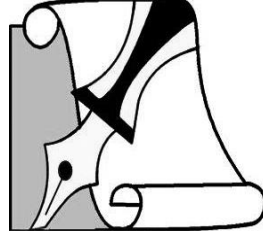


مركز باهث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقرير نمف الشهري

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**باحث للدراسات
اللسطينية والاسراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ – إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ – الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ – بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ – إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

الأقليات غير اليهودية في الجيش الاسرائيلي

١ - مدخل:

يبلغ عدد السكان غير اليهود في كيان العدو حوالي ١,٨ مليون نسمة، ويشكلون حوالي ٢٤% من مجموع السكان. ومع أنّ التعريف الشامل تحت إسم "المواطنون العرب في اسرائيل" ينطبق عليهم عامّةً، فإنّ بينهم عدداً من أبناء الطوائف الأخرى الذين يتكلم معظمهم العربية ولكن لكلّ من هذه الطوائف مميّزات خاصّة بها:

العرب المسلمون

يسكن العرب المسلمون البالغ عددهم نحو ١,٢ مليون نسمة والذين تنتمي الغالبية العظمى منهم إلى السنة، في القرى والبلدات أساساً، حيث يُقيم ما يزيد عن نصفهم في المنطقة الشماليّة.

العرب البدو

ينتسب العرب البدو، وهم من المسلمين كذلك، والذين يُقدّر عددهم بربع مليون نسمة، إلى نحو ٣٠ عشيرة، يتوزّع معظمها على مساحات شاسعة من منطقة الجنوب، فيما يعيش الآخرون في الشمال. ويمرّ البدو الذين كانوا رُحلاً فيما مضى، بمرحلة من التحوّل من مجتمع قبلي إلى مجتمع مُقيم، حيث ينضمّون تدريجياً إلى القوى العاملة الإسرائيليّة.

العرب المسيحيون

العرب المسيحيون الذين يُقدّر عددهم بنحو ١٢٣,٠٠٠ شخص، يسكنون أساساً في المدن، ومنها الناصرة وشفاعمرو وحيفا. وينتسب معظمهم إلى طوائف الروم الكاثوليك والروم الأرثوذكس واللاتين، إلا أنّ العديد من الطوائف المسيحيّة الأخرى لها أيضاً حضور، وإن كان إسمياً في بعض الحالات.

الدروز

يقطن الدروز البالغ تعدادهم نحو ١٢٢،٠٠٠ نسمة، إثنيتين وعشرين قرية في شمال إسرائيل، حيث يشكّلون مجتمعاً منفصلاً ثقافياً وإجتماعياً ودينيّاً. ومع أن الديانة الدرزية لا تكشف أسرارها لغير الدروز، إلا أنّ ثمة جانب من جوانب فلسفتها أصبح معروفاً، وهو مفهوم التقية الذي يقضي بولاء أبناء الديانة الكامل لحكم البلاد التي يقيمون فيها.

الشركس

ينفرد الشركس البالغ عددهم حوالي ٤٠٠٠ نسمة بقريتين في شمالي البلاد، ويُعدّون من المسلمين السنة، رغم أنهم لا ينحدرون من أصول عربية وخلفيتهم الثقافية ليست جزءاً من ثقافة المجتمع الإسلامي. وفي الوقت الذي يحافظ فيه الشركس على هويّتهم الإثنية المتميزة، غير أنهم يشاركون في الحياة الإقتصادية والوطنية للبلاد دون الإندماج في المجتمع اليهودي ولا في المجتمع الإسلامي.

على ضوء ما تقدّم نجد أنّ هذه الطوائف كلّها مجرد أقلّيات لا حول لها ولا طول في كيان العدوّ حيث يتمّ إستغلالها بطريقة أو بأخرى، خاصّةً في المجالين الأمني والعسكري مقابل بعض العطاءات المادية والنفعيّة بصرف النظر عن إنتماؤها العقديّة أو الأيديولوجية.

٢ - هيكلية جيش الإحتلال:

الإسم المُعتَمَد لجيش العدوّ هو جيش الدفاع الإسرائيليّ أو (بالعبريّة: צבא ההגנה לישראל - צה"ל)، وهي تسمية تشمل "سلاح البرّ، وسلاح الطيران وسلاح البحرية الإسرائيليّة"، وكلمة "الدفاع" تأتي ضمن أهداف دعائيّة إعلاميّة وسياسيّة وثقافيّة داخلية وغيّرها، حيث إدّعاء إستبعاد صفة الإعتداء على الغير والحفاظ على الأمن المشروع "للدولة"، وقد تأسّس "الجيش الإسرائيليّ" بأمر صدر عن رئيس الحكومة المؤقتة في ٢٦ أيار ١٩٤٨ أي بعد ١٢ يوماً من إعلان الدولة.

جيش الإحتلال، أو ما يطلقون عليه جيش الدفاع الإسرائيليّ، يخضع تماماً للحكومة الإسرائيلية كسلطة مدنيّة وديمقراطيّة ويخضع كذلك لقوانين الدولة، ومهمّة الجيش هي الدفاع عن "الدولة" وإستقلالها، وإحباط

أيّ جهود خارجية للمسّ بأمنها. وثقافة الجيش هي التضحية وتقديم كل ما يمكن تقديمه للذود عن "الدولة" وحمايتها ولو كلف الأمر زهق الأرواح.

٣- الخدمة في الجيش:

تقسم الخدمة العسكرية في كيان العدو إلى الأقسام التالية:

أ- الخدمة النظامية:

الخدمة العسكرية في إسرائيل إلزامية لكل ذكرٍ أو أنثى من حملة الهوية الإسرائيلية فوق ١٨ سنة، ويُستثنى من هذه الخدمة بعض المجموعات من بينها: العرب المسلمون والمسيحيون، وطلاب اليشيفوت (المدارس اليهودية الدينية). ويعني ذلك أنّ أغلبية عرب ال٤٨ وكذلك أغلبية المتشددين في الديانة اليهودية (الحريديم) معفون من الخدمة. وقد سبّب هذا الإستثناء، وبشكلٍ خاصّ إعفاء اليهود المتشددين دينياً، نوعاً من التجاذب داخل المجتمع الإسرائيلي بسبب تزايد أعداد طلاب "اليشيفوت" بصورة دراماتيكية. كذلك خدم عناصر من الطائفة الدرزية من حملة الجنسية الإسرائيلية في الجيش الإسرائيلي، بل وقد تبوأ بعضهم المراتب العليا في صفوف الجيش. ويُستثنى أيضاً الإسرائيليون العرب من الخدمة الإلزامية، إلا أنّ باب التطوع مفتوح لهم، حيث تكون أغلبية المتطوعين العرب من بين البدو، ولكن عدد المتطوعين البدو قليل ويتراوح بين ٢٠٠ و٤٠٠ شخص سنوياً فقط.

يخدم المجنّدون ثلاث سنوات في الجيش الإسرائيلي إذا ما تمّ فرزهم إلى أماكن قتالية، بينما تخدم النساء فترة سنتين إذا لم يُفرزن إلى أماكن قتالية واقتصر عملهنّ على المساندة.

منذ العام ٢٠٠٠ يُسمح للنساء بالخدمة في الوحدات القتالية إذا عبرن عن إرادتهنّ بذلك، وإذا وافقن على التجنيد لمدة ثلاث سنوات.

في حالات كثيرة يقضي الجنود غير الصالحين للخدمة القتالية من الناحية الصحية أو لأسباب أخرى خدماتهم في أعمال ذات طبيعة مدنية لصالح الجمهور، مثل مساعدة المعلمين في المدارس الحكومية، العمل في إذاعة الجيش "غالي تساهال" وغيرها. وهناك أيضاً خدمة وطنية مدنية خارج نطاق الجيش وهي

مفتوحة أمام من أعفوا من الخدمة العسكرية، وهي خدمة تطوعية، غير أنّ هناك إقتراحات لجعلها إلزامية لكل من يُعفى من الخدمة العسكرية القتالية لأي سبب كان. ومن أشدّ المعارضين لهذه الإقتراحات اليهود المتشدّدون دينياً والعرب الإسرائيليون (عرب ال٤٨).

ب- خدمة الإحتياط:

مدّة شهر واحد من كل عام حتى يبلغ الرجل سن ٤٣ من عمره، يتمّ طلبه للخدمة في حالات الحروب والطوارئ، وغالباً ما يخدم في الوحدة العسكرية نفسها في كل مرة يؤدّي فيها خدمة الإحتياط. وقد طرأت تعديلات على نظام الخدمة الجديد الذي صدر في ١٣ آذار ٢٠٠٨ حيث يمكن للجيش التنازل عن خدمة "جندي إحتياط" بصورة مؤقتة أو مستدامة.

ج- حرس الحدود:

حرس الحدود هم وحدة مشتركة ما بين الشرطة الإسرائيلية والجيش، ويتمّ فيها تدريب المجنّدين على القتال في المناطق المأهولة بالسكّان. ومن الناحية الإدارية تنتمي الوحدة إلى الشرطة، ويعمل المجنّدون فيها كرجال شرطة، إلا أنّ أزياءهم تختلف عن أزياء الشرطة العادية، بلونها. يعمل أفراد الوحدة أيضاً في مناطق معيّنة من الضفة الغربية لاسيّما في الجزء الشرقي من مدينة القدس. وغالباً ما تكون القيادة في حرس الحدود من الضباط الذين عملوا في الوحدات الفعّالة في الجيش النظامي.

٤- دور الأقليات في جيش الإحتلال:

يخدم في جيش الإحتلال الصهيوني أقليات متعدّدة، والأقلية الغالبة هي من الدروز، والباقي من البدو وبعض الشركس والمسيحيين (يصل عددهم جميعاً إلى ٦,٠٠٠ جندي)، ويؤدّي الدروز والشركس الخدمة الإجبارية جنباً إلى جنب مع الجنود اليهود، وغالباً ما يخدمون في وحدات خاصة تسمّى وحدات الأقليات. وهذه الأقليات هي:

١- الدروز:

على العكس من أبناء الطائفة الدرزية الموجودة في سوريا ولبنان، الذين يُعتبرون مكوثاً أساسياً من مكوثات العمل الوطني والقومي في البلدين، والذين قدموا العديد من الشهداء على جبهات القتال، وكان منهم عميد الأسرى العرب الشهيد سمير القنطار، فإن الكثير من أبناء الطائفة في فلسطين كانوا على الضد من إخوانهم اللبنانيين والسوريين، فقلبوا ظهر المجن لأهلهم، وتأمروا على أبناء شعبهم، وتحالفوا مع العدو عليهم، فكانوا في جيشه جنوداً، وفي مؤسساته عاملين ومتطوعين، وقد آمنوا بمشروعه الإستعماري، والتزموا بأفكاره العنصرية المقيتة، وأصبحوا أدوات في يديه ينفذ من خلالها سياساته، ويطبّق مناهجه الدموية المريعة. وزجّ بهم في صفوف جيشه الأولى، وجعل من بعضهم أفراداً في جيش النخبة لديه، مستفيداً من لغتهم العربية، ومن جرأتهم على أهلهم وشعبهم، وجسارتهم في مواجهة أبناء جلدتهم، فنّفذوا معه مجازر مخيفة بحق إخوانهم الفلسطينيين، والغريب أن بعضهم كان على الفلسطينيين واللبنانيين أشد قسوةً وعنفاً من اليهود أنفسهم.

الواقع أنّ أبناء الطائفة الدرزية في فلسطين لم يلتحقوا بجيش الكيان الصهيوني في العام الأول لتأسيسه، ولم يتخلّوا عن تاريخهم وماضيهم وتراثهم وحضارتهم منذ اليوم الأول لإعلان دولة الإحتلال، حيث تؤكد سجلات الجيش الإسرائيلي أنّ أول درزي إلتحق بالخدمة العسكرية الإسرائيلية الإجبارية كان في العام ١٩٥٦، عندما قام دافيد بن غوريون وهو أول رئيس حكومة إسرائيلية بفرض الخدمة العسكرية الإجبارية على أبناء الطائفة الدرزية، بعد أن كان قد سمح لمن يرغب من أبنائهم بالخدمة العسكرية والأمنية، وقد كانت البداية مبادرة شخصية من بعض الدروز، الذين رأوا وجوب الخدمة في جيش الكيان الذي يحملون هويته وجنسيته، ولم يشعروا بأي غضاضة أو خجل من الإلتحاق بصفوف مقاتليه، وكان بعضهم جريئاً في الدفاع عن خطوته، ولا يرى أنّ الجيش الإسرائيلي جيش مُعادي للأمة العربية والإسلامية التي ينتمون إليها، الأمر الذي أصاب الشعب الفلسطيني بالصدمة من هول سلوك بعض الدروز في فلسطين المحتلّة.

يقول المجنّون الدروز أنّهم لا يشعرون بأيّ أسى أو ندم أو حزن أو خجل وهم يخدمون في صفوف جيش الإحتلال، ولا يشعرون بأي حساسية أو تأنيب ضمير، ويقولون بأنهم يتلقون في الجيش الإسرائيلي ومن قيادته معاملة حسنة، ولا يلمسون أي شكل من أشكال التمييز أو التفرقة بينهم وبين بقية المجنّدين اليهود، وأنهم يتواجدون في جميع الوحدات العسكرية الحساسة، ولا تُرفض طلباتهم بالإنضمام إلى الأولوية

القتالية الخاصة، إذ إن الكثير منهم يخدم في ألوية جولاني وجفعاتي، ووحدة شلداغ ووحدة ٨٢٠٠، ووحدة هيئة الأركان وغيرها من وحدات النخبة، علماً أن عدداً كبيراً منهم يحمل رتباً عسكرية عالية، ويتولون مناصب إدارية عليا في المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، منها ضباط تنسيق بعض المناطق، فضلاً عن إنضمام بعضهم إلى هيئة أركان الجيش الصهيوني، وسلاح الهندسة وتقنية المعلومات والحرب الإلكترونية، ومنهم طيارون مقاتلون وقادة وحدات جوية وبرية وبحرية. ولكن الأخطر في مسألة المجندين الدروز هو إخراطهم في وحدة المستعربين "دوفدافان"، التي تساهم بصورة كبيرة في تنفيذ عمليات إغتيال نشطاء ومطلوبين فلسطينيين، وتشارك في إقتحام حرم وباحات المسجد الأقصى المبارك.

يُشكّل أبناء الطائفة الدرزية ما نسبته ٢% فقط من إجمالي سكان الكيان العبري، إلا أنهم يشكّلون أغلبية ساحقة بالنسبة لأعداد الأقليات التي تخدم في جيش الإحتلال من غير اليهود.

وهم يشكّلون أيضاً ٨% من السكان العرب داخل الكيان الصهيوني، و منذ زمن الإحتلال البريطاني لفلسطين وهم يتجهون إلى الانفصال عن الواقع العربي وذلك برغبة من القيادة الدرزية التقليدية، وذلك بالرغم من رفض الكثير من أبناء الطائفة لهذا الأمر، لكن إتهامات وجّهت لقيادة الطائفة من بينها التعاون مع العصابات اليهودية بهدف الحصول على إمتيازات مقابل الوقوف معها في معاركها ضدّ العرب.

وبحلول عام ١٩٣٩، كانت قيادة القرى الدرزية متحالفة رسمياً مع الميليشيات اليهودية قبل قيام الكيان الصهيوني، على غرار الهاغانا. وعام ١٩٤٨، تطوّع عدد كبير من الشبان الدروز في الجيش الصهيوني وحارب إلى جانبهم بنشاط. وتقديراً لدورهم لم يدمّر الجيش الصهيوني القرى الدرزية و لم يجبر أهلها على ترك قراهم أيضاً.

وتشير إحصاءات الجيش الإسرائيلي إلى أنّ أكثر من ٨٣% من أبناء الطائفة الدرزية في فلسطين المحتلة يتجنّدون سنوياً في صفوف الجيش، مقابل ٧٥% من المكلفين اليهود. ويخدم هؤلاء على نقاط التماس مع العرب على الحدود الشمالية لفلسطين المحتلة مع لبنان، وعلى تخوم قطاع غزة وفي عمق الضفة الغربية. ونسبة الخدمة العسكرية في صفوفهم قد زادت في السنوات الأخيرة بصورة ملحوظة، على الرغم من دعوات شيوخ عقل الطائفة الدرزية في كلّ من سوريا ولبنان لأبناء طائفتهم في فلسطين المحتلة لعدم الإخراط في صفوف جيش العدوان والإحتلال.

تماشياً مع الممارسات الدينية الدرزية، وهي خدمة الدولة التي يعيشون فيها، خلافاً لنظرائهم المسيحيين والمسلمين، يتم تجنيد الذكور الدرور بشكل إجباري في الجيش الصهيوني.

وتعدّ الطائفة الدرزية في القانون الصهيوني طائفة منفصلة منذ العام ١٩٥٧. ولها تعليمها الخاصّ ومناهجها الدراسية الخاصة، لكن بالرغم من ذلك فإن نسبة ٤٤% من أبناء الدرور يحصلون على شهادة "البحروت"، الثانوية العامة، وأقلية منهم يكملون التعليم العالي.

يتّجه الدرور في الغالب إلى التعريف بأنفسهم على أنهم درور قبل كل شيء، وقلة منهم فقط هي التي تعارض هذا النمط وتحاول الإندماج مع أصولها الفلسطينية والعربية. من أبرز السياسيين الدرور في الكيان الصهيوني، أيوب القراء، وهو أحد أعضاء حزب الليكود اليميني وله مواقف سلبية ومتطرّقة تجاه العرب والفلسطينيين. بالإضافة إلى، مجلي وهبي، من حزب كاديما وقد شغل مناصب عديدة أبرزها مقدّم في الجيش الصهيوني، وقد تولّى رئاسة الكيان الصهيوني لفترة وجيزة أثناء غياب موشيه كتساف في عطلة، وسعيد نفاع من حزب البلد العربي.

يقول موقع المصدر أنّ دراسة عن الهوية أجريت على الدرور في الكيان الصهيوني، وجدت أنّ معظمهم يعرفون أنفسهم بأنهم "درور" قبل كل شيء، ثم بعد ذلك "إسرائيليون"، وأخيراً "عرب".

تعتبر قرى دالية الكرمل وبيركا من أكبر البلدات العربية التي يعيش فيها الدرور وهي من مجموع ١٥ قرية يتجمّع فيها أكثر من ١٣٠ ألف درزي.

في عام ١٩٤٩ وعقب إحتلال الصهاينة فلسطين جرى تأليف "وحدة الأقليات" في الجيش التي تألفت، في البداية، من ٨٥٠ عنصراً (٤٠٠ درزي، ٢٠٠ بدوي، ١٠٠ شركسي، ١٥٠ ضابطاً وجندياً يهودياً محترفاً)، جرى تجميعهم من عناصر كانت ساعدت القوات الصهيونية قبل نكبة ١٩٤٨ في أعمال الرصد والمراقبة والتجسس وتقصي الأثر.

في عام ١٩٥٤ قرّر وزير الدفاع الصهيوني فرض التجنيد الإلزامي، بموجب قانون، على الشبان العرب الذين ولدوا بين ١٠/٩/١٩٣٤ و ١٢/٧/١٩٣٧. وقد جرى تعديل هذا القانون في ٣/٥/١٩٥٦ ليقترص على الشبان الدرور وحدهم، بموجب إتفاق مع قيادة الطائفة الدرزية التي قدّمت الطلب.

إنقسم الموقف الدرزي من القانون الصهيوني، فبعض القيادات الدينية كانت تدعم القانون وتتخذ منه وسيلة لتحصيل مكاسب لأبناء الطائفة، بالإضافة لإعلان الولاء للكيان الصهيوني، من أجل حاجتهم للحصول على حماية في مواجهة التجمعات الدينية الأخرى في فلسطين.

لكن جانب آخر من المجتمع الدرزي رفض هذا القانون، لأنه يستثني الدروز ويساهم في عزلهم عن بقية أبناء شعبهم. وكان من بين أبرز المعارضين على قانون التجنيد، الشيخ فرهود فرهود، الذي قام لاحقاً في آذار ١٩٧٢ بتأسيس "لجنة المبادرة الدرزية"، التي كان سكرتيرها عاصم الخطيب، الذي سُجن فيما بعد بتهمة العضوية في شبكة تجسس لمصلحة العرب.

وقد لقي ٣٥٠ شخصاً من الدروز حتفهم خلال خدمتهم في الجيش الصهيوني، لكن حكومات الاحتلال المُتعاقة لم تمنحهم أي ميزة عن العرب فقد صادرت الكثير من أراضيهم ومنحتها للمستوطنين اليهود، وفي مقالة للدكتور صالح النعامي، حول الدروز ومكانتهم في المجتمع الصهيوني، ينقل فيه شهادة حسين عباس، وهو درزي خدم في الجيش الصهيوني حتى وصل لرتبة عميد يقول: "إنّ ممارسة الإجراءات العنصرية ضدّ الدروز جعلتني أشعر بعد هذه الخدمة الطويلة في الجيش الإسرائيلي أنني عربي رغم أنني، ولذا فإنني لن أجعل أياً من أبنائي يخدم في هذا الجيش مهما كان الثمن".

ويقول الدرزي، نزيه خير، سكرتير إتحاد الكتّاب العرب في الكيان الصهيوني أنّ الحكومة الصهيونية قامت بمصادرة ٧٠% من الأراضي التي يملكها الدروز، وأقامت عليها كيبوتسات ومستوطنات زراعية لليهود.

من ناحية أخرى، يقول سليمان الناطور، وهو كاتب وأديب درزي من ذوي النزعة العروبية، "إن أقطاب الحركة الصهيونية فطنوا إلى حقيقة الخلافات المذهبية بين الدروز وباقي العرب الفلسطينيين، فاتصلوا بهم من أجل تعميق هذه الخلافات وتشعبها وأقاموا معهم علاقات حميمة".

وأضاف الناطور أنّ "الكيان الصهيوني لم يتردد في التدخل في قضايا دينية خاصة بالطائفة الدرزية، حيث ألغيت أعياد إسلامية احتفل بها الدروز، و اخترعت أعياد جديدة خاصة بالدروز".

ويعاني الدروز الذين يعملون في وحدات المشاة في الجيش الصهيوني من تمييز عنصري حتى في صفوف الجيش، حيث ترفض هيئة أركان الجيش تجنيدهم في بعض أفرع الجيش مثل سلاح الجو، أو الإستخبارات العسكرية، أو صفوف المخابرات العامة.

هذه النزعة العنصرية في المجتمع الصهيوني لم تكن إستثناء في صفوف الجيش، فقد أصّل لذلك الحاخام منير كهانا لحركة "كاخ" المتطرفة، حينما سأله أحد الصحفيين قائلاً "هل تطالب بطرد أبناء الطائفة الدرزية من "إسرائيل"، بالرغم من خدمتهم في الجيش الإسرائيلي؟" فردّ كهانا بكل ثقة: "نعم، ولكننا سنحرص على توفير حافلات مكيفة لهم أثناء الطرد".

أخيراً تجدر الإشارة إلى أنّ الرئيس الإسرائيلي، رؤوفين ريفلين، شارك ووزير الدفاع السابق موشيه يعالون، ورئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي في حينه بيني غانتز، إلى جانب ١٥,٠٠٠ مشارك آخر، في إحتفال أجري في شهر أيلول ٢٠١٤ لإحياء ذكرى الجنود الذين سقطوا من الطائفة الدرزية منذ تأسيس الكيان الغاصب. وشدّد غانتز على أهمية تذكّر ما أسماه "الشراكة والصداقة والإحترام والوحدة في صفوف المجتمع الإسرائيلي".

٢- البدو:

يعرّف موقع جيش الإحتلال فرقة البدو بأنها "مجموعة متطوعين في الجيش الإسرائيلي من جنوب وشمال إسرائيل يتولّون مهام الإستطلاع والتعقب". مضيفاً أنّ جيش الإحتلال يستفيد من مهارات البدو في التعقب وحواسهم اليقظة، التي يستعملونها في حياتهم اليومية، لعرقلة "الإنتهاكات والمهاجرين غير الشرعيين والمهربين". ويخدم البدو واليهود أيضاً في مؤسسات أمنية أخرى، في الشرطة الإسرائيلية ومصلحة السجون الإسرائيلية وشرطة حرس الحدود.

الكولونيل مجدي مزاريب، قائد الوحدة الشمالية لفرقة البدو، هو عربي مسلم نشأ في "شمال إسرائيل"، ويتولّى وفرقته "حماية الحدود الشمالية" للكيان الغاصب سيّما من خطر المقاومة الإسلامية في جنوب لبنان. يقول مزاريب: "لقد ولدت متعباً، بدوياً، وراعٍ، وفعل التعقب يعني الإتصال بالطبيعة، والعيش في الميدان"، مضيفاً: "إذا كنت تريد أن تكون متعباً على الحدود الشمالية، لا يمكنك أن تكون من شمال تل أبيب". ويشير مزاريب إلى أنه "على الرغم من أنّ الجيش الإسرائيلي بارح في أمور التكنولوجيا ولديه مجموعة واسعة من الوسائل المتقدّمة للكشف عن المتسلّين، فإنّه مع ذلك ليس هناك بديل عن التعقب، عن الجنود والمحاربين الذين يمسون الأرض ويتحدّثون لغتها". ويؤكد قائد فرقة التعقب أنّ عناصر المقاومة "لا

يتركون علامات وراءهم، وهم يعرفون ما لدى البدو من قدرات تتبّع، مضيفاً أنه "مع مرور الوقت، صاروا يخلقون مجموعة من الشركاء الخدائيّة والوسائل لتغطية مساراتهم"، خاتماً: "ومهمّتنا كشفهم".

البدو ليسوا الوحيدين الناطقين باللغة العربية في جيش العدو الإسرائيلي، فهناك أيضاً مجنّدون من الدروز ومن الأقليات الشركسيّة، لكن الذي يميّز البدو هو سيطرتهم على وحدات النخبة للتعب، التي تحرس الحدود الشمالية والجنوبية للكيان الصهيوني.

بدأ التعاون بين اليهود والقبائل البدويّة قبل إعلان الكيان الغاصب عام ١٩٤٨، عندما وقفت القبائل البدويّة الشماليّة مع اليهود، الذين كانوا يعتقدون أنّهم سيكسبون الحرب ضدّ العرب. أمّا في الجنوب، فقد شارك بعض البدو في القتال ضدّ اليهود في الحرب العربيّة الإسرائيليّة عام ١٩٤٨، في حين خاض الآخرون الحرب إلى جانب اليهود.

يُفتح باب التطوُّع في جيش الإحتلال الإسرائيلي للعرب في الأراضي المحتلة عام ٤٨، إلا أنّ أغلب المتطوِّعين هم من البدو، وتتراوح أعدادهم بين ٢٠٠ و ٤٠٠ شخص سنويّاً فقط، وتبيّن معطيات صدرت عن وزارة الأمن الإسرائيليّة، أنّ عدد الخادمين في جيش الإحتلال الإسرائيلي من المسلمين هو ٩٧٠ جنديّاً يشمل الملتحقين البدو الذين قامت الوزارة بفصلهم عن بقية الطائفة الإسلاميّة في معطياتها وسجّلاتها.

لم يكتفِ العدو الإسرائيلي بطرد قبائل بدويّة فلسطينيّة من أرضها، ولا حتى بهدم بيوتها وقراها بهدف إستكمال مشروع تهجيرها وتهويدها، بل طرح أخيراً مشروع العسكرة والتجنيد في صفوف الجيش ضمن مخطّط غير مسبوق. فبالتعاون بين جيش العدو ووزارة التربية والتعليم الإسرائيليّة، إنطلق مشروع جديد يسعى إلى عسكرة أبناء القبائل البدويّة الفلسطينيّة في أراضي الـ٤٨ وتجنيدهم، مقابل منحهم تعليماً مجانيّاً في الجامعات الإسرائيليّة وضمان تشغيلهم في قراهم بعد إنهاء الخدمة العسكريّة.

وكشفت صحيفة "معاريف" العبريّة أنّ المشروع هو الأوّل من نوعه، ونقلت عن رئيس مديريّة السكان في "شعبة القوى البشريّة" في الجيش، وجدي سرحان، قوله "نفتتح مساراً جديداً... هادفين إلى تجنيد البدو ذوي النتائج العلميّة الممتازة". وأضاف سرحان: "المشروع سيمنح الطلاب البدو تعليماً جامعياً مجانيّاً على نفقة الجيش للحصول على إجازة في مجالي التربية والتعليم، وبعد ذلك عليهم تأدية الخدمة العسكريّة، وبمجرّد إنتهائهم، ستؤمّن لهم الوزارة وظائف في مدارس النقب".

ومع أنّ الصحيفة العبريّة لم تذكر مزيداً من التفاصيل حول المشروع، من الواضح أنّ هناك عزمًا إسرائيليًّا على التغلغل داخل القبائل البدويّة، بهدف تجنيد شبابها وأسرتهم لتشويه هويّتهم العربيّة الفلسطينيّة، وخصوصاً أنّ ثمة مخطّطات مستقبلية لهدم قرى كثيرة في النقب لإقامة مستوطنات يهوديّة مكانها، والحاجة إلى تدمير الأرض تستوجب تدمير العقول أولاً وتدجينها.

لكن، تبقى الخدمة العسكريّة غير إلزاميّة بالنسبة إلى الشبان البدو، وإنّما تطوّعيّة، ما يعني أنّ بإمكان هؤلاء الإمتناع عن الخدمة من دون التعرّض للمساءلة أو العقوبة، لكنّهم إلى جانب ذلك يؤكّدون قولهم: "إنّنا منبوذون في كلتي الحالتين، سواء خدمنا في الجيش الإسرائيليّ أو لم نخدم".

ومن الواضح أنّ المشروع يضرب في أماكن الضعف، وخصوصاً أنّ القرى البدوية تفنقر إلى البنى التحتيّة والخدمات الأساسيّة كالصحّة والتعليم، كما يجتاحها الفقر عند جيل الشباب، لذلك قد لا نستغرب مستقبلاً إمكانيّة أن يطالعنا الكيان "الديمقراطي" بقاعدة "الحقوق منوطة بأداء الخدمة العسكريّة".

ورغم أنّ سلطات العدو هدمت مؤخراً قرية العراقيب في صحراء النقب للمرة الـ١٠٦ على التوالي، وتجهّز لهدم قرية عتير — أم الحيران وتشريد حوالي ٥٠٠ فلسطيني، فقد نقلت "معاريف" عن مشارك من بين العشرة الأوائل في المشروع، وإسمه عبد الحكيم أبو عشبيّة، قوله أنّ "المشروع يضرب عصفورين بحجر... لطالما حلمت بأن أصبح مُدرّساً، وجنديًّا في دولتي"، في إشارة إلى إسرائيل!

٣- المسيحيون:

تشكّل الأقلّيّة العربيّة بطوائفها المختلفة نحو ٢٠% من مجموع السكان في إسرائيل، وهي لم تعرف التفرقة بين أبنائها من المسلمين والمسيحيين، نظراً إلى كون الجميع ضحايا سياسات التمييز والتفرقة العنصريّة. لكن منذ نهاية سنة ٢٠١٢ بدأت تظهر وسط الجمهور المسيحي الفلسطيني دعوات تشجّع الشباب المسيحي على التجنّد في الجيش الإسرائيليّ للإنخراط أكثر في المجتمع الإسرائيليّ، الأمر الذي أثار خلافات وإنقسامات حادّة في أوساط المسيحيين والفلسطينيين عموماً بين معارضين للخدمة العسكريّة في جيش يسفك كل يوم دماء إخوانه الفلسطينيين في غزّة والضفة، ومؤيدين لها لأنّهم يجدونها سبيلاً إلى الحدّ من الضائقة الإقتصاديّة التي يعانها هؤلاء الشبان ويفتح أمامهم فرص الحصول على إمتيازات وتسهيلات لا يحظى بها من لا يقوم بالخدمة الإلزاميّة في إسرائيل.

وتفاقم هذا الخلاف عقب الأخبار التي تحدّثت عن تأليف رئيس الوزراء الإسرائيلي هيئة مشتركة بين الحكومة وممثلين للمسيحيين لتشجيع الشباب المسيحي على القيام بالخدمة العسكريّة في الجيش، وعن بدء هذه الهيئة حملة داخل البلدات المسيحية لحثّ الشباب على التجنيد. ويبدو، إستناداً إلى أرقام التعبئة في الجيش الإسرائيلي، أنّ هذه الدعوات بدأت تلقى صدى انعكس إرتفاعاً معيّناً في أعداد المسيحيين الراغبين في الخدمة. ويمكن تفسير النيات الحقيقيّة وراء موقف الحكومة المشجّع لانخراط المسيحيين في الجيش، بأنّه محاولة من إسرائيل لاستغلال ما تتعرّض له الأقليّات المسيحيّة في الدول العربيّة المجاورة في السنوات الاخيرة لاقناع المسيحيين بأنّ ليس هناك من يستطيع أن يحميهم سواها. لكنّها قبل كل شيء تستهدف شقّ المجتمع المسيحي، ودقّ إسفين سامّ في العلاقات بين المسيحيين والمسلمين.

أمّا فيما يتعلّق بنيات المسيحيين أصحاب المبادرة، فقد يكون هدف هذه المبادرة تحصين المجتمع المسيحي والحوّول دون تفاقم هجرة شبابه، لا تأمريّة وخيانيّة كما يتّهمهم البعض. لكن هؤلاء سيدركون قريباً أن لا شيء سيغيّر نظرة إسرائيل العنصريّة إلى الأقليّات، ولا حتى الخدمة في الجيش الإسرائيلي.

مع الإستمرار في سياسة فرق تسدّ، أقرّت دولة الإحتلال الإسرائيلي منذ آذار ٢٠١٤ إستدعاء مجموعات من الشبان العرب الفلسطينيين من الطوائف المسيحيّة للخدمة في صفوف جيش الإحتلال، الأمر الذي استتبع ردود فعل داخل صفوف عموم أبناء الطائفة لجهة رفض الخدمة.

وتشير المعطيات التي وصلت إلى موقع "عرب ٤٨"، إلى أنّ إرتفاعاً حصل في عدد الملتحقين بالخدمة العسكريّة الإسرائيليّة، من أبناء الطائفة المسيحيّة في البلاد، فارتفع العدد من ٤٧ مجنّداً في العام ٢٠١٢ إلى ١٠٠ ملتحق بالخدمة العسكرية عام ٢٠١٣، أي نسبة إرتفاع تزيد عن ١٠٠٪ خلال عام واحد.

٤ - العرب والشركس:

منذ قيام دولة الإحتلال الإسرائيلي سنة ١٩٤٨، بل حتى منذ أيام الوكالة اليهوديّة أيضاً، وبضع عصابات عسكريّة كانت تضمّ في صفوفها عرباً يتأمرون مع الإحتلال ضدّ شعبهم. ونتيجة هذا التأمّر، مثل كل تأمر مُماثل، لم تعد عليهم بالخير. ففي أحسن الأحوال تمّ إبقاء الخونة في وطنهم ولم يتمّ تشريدهم إلى الخارج. ولكن حتّى هذا الإبقاء، ما فتى أن تحوّل إلى كابوس في مراحل عدّة. فقد تمّ نهب أراضيهم

لمصلحة اليهود. ومورست ضدّهم سياسة تمييز عنصري بشعة، وعانوا من الإضطهاد. ذلك، أنّ دولة الإحتلال الإسرائيلي لم تثق بهم في يومٍ من الأيام. وما زالت تخشى أن ينتقموا منها في يومٍ ما. ودولة الكيان منذ بداية نشوئها لم تقم بتجنيدهم في الجيش، ولم تسند إليهم أية خدمة عسكرية. وأخذت منهم بعض الشبان فقط من الخبراء في تقصّي الأثر وخدمات أخرى. من هنا جاءت الفكرة لتجنيد الشبان العرب في الجيش. وبعد نقاشات طويلة ودراسات متشعبة، توصّلت القيادة الإسرائيلية إلى قناعة بأن تكون الخدمة إجباريّة فقط لأبناء الطائفة العربيّة الدرزيّة. وأما بقية العرب، من المسلمين والمسيحيين، فتقرّر أن يفتح المجال لهم للتطوّع في الخدمة بشكلٍ إختياري.

كان التطوّع محدوداً للغاية وهو اقتصر في البداية على شبان من بعض القبائل البدوية في الشمال في الجليل وفي الجنوب في صحراء النقب، ونفر قليل من بقية العرب. وكانت وراء كل واحد منهم، دوافع محدّدة للإقدام على هذه الخطوة:

- منهم من اعتبروا أنفسهم مواطنين في دولة اسرائيل وبالتالي ينبغي عليهم أن يكونوا مخلصين لها، والخدمة في الجيش هي قمة الإخلاص في نظرهم.

- منهم من أخذوا الخدمة العسكريّة بالوراثة عن الوالد.

- البعض منهم اعتبروا الزي العسكري والسلاح والنفوذ بمثابة مظاهر قوّة مهمّة في المجتمع العربي الداخلي، إذا كانوا مثلاً من عائلة صغيرة مستضعفة في بلدة توجد فيها صراعات عائلية، أو من طائفة أقلية تخضع لتعسف الطائفة الأكبر، أو لإظهار نوع من المساواة مع اليهود في بلدة مختلطة.

- الغالبية منهم رأّت في الجيش قسّة إنقاذ إقتصاديّة، فالخدمة تطوعيّة لمدة سنتين ونصف السنة، وفي نصف السنة الأخيرة يصبح الأجر حوالي ١١٠٠ - ١٢٠٠ دولار شهرياً. وبعد إنتهاء الخدمة توجد إمكانيّة لأخذ المتطوّع إلى الخدمة الدائمة في الجيش النظامي أو في الشرطة أو حرس الحدود براتب تدريجي يبدأ من ١٢٠٠ دولار. ولكن هذه الإمكانيّة محدودة جداً. فالجيش الإسرائيلي غير معني بفتح أبوابه أمام آلاف الجنود العرب، ويحرص على أكثرية ساحقة دائمة لليهود تصل إلى أكثر من ٩٦ في المئة.

- بعض الوظائف المخصّصة لموظفين أو عمال تشترط الخدمة المُسبقة في الجيش مثل: شركة الكهرباء، والمصانع العسكريّة أو شبه العسكريّة وفروع الإلكترونيك والحراسة وشركة القطارات وغيرها.

لقد فهم الجندي العربي منذ اليوم الأول لخدمته العسكرية في الجيش الإسرائيلي بأنه سيدخل في مواجهة مع عدوّ هو ابن شعبه وأمتّه العربيّة، ويمكن أن يكون هذا "العدو" ابن عائلته أيضاً، المشرّدة على الطرف الآخر من الحدود. وعليه أن يكون محصّناً ضد المشاركة الوطنية والقومية، وإلاّ فإنّه سيخون قسّمه للجيش الإسرائيلي.

في البداية كانت قيادة الجيش تأخذ في الإعتبار هذه المشكلة، فلا ترسل الجنود العرب إلى خطوط النار. لكنّها الآن فقدت هذا الإحساس، ولم تترك جبهة قتال إلاّ وأرسلت إليها جنوداً عرباً، من لبنان إلى قطاع غزة وحتى الضفة الغربيّة. وفي المقابل، شعر هؤلاء الجنود بأنّهم تحت مجهر الشكّ دائماً، لذلك حاولوا في كل يوم وكل معركة أن يثبتوا إخلاصهم، فكانوا كما يقول المثل ملكيين أكثر من الملك أي أشدّ لؤماً وشراسة. وفي الوقت نفسه، يعاني هؤلاء من تناقض آخر، فالجندي العربي يخدم في الجيش الصهيوني ويعرّض حياته للخطر "من أجل الدولة"، فيعود إلى بلده ليجد "الدولة" تهمله وتهمل بلده وأهله. فسياسة التمييز العنصري الإسرائيليّة جعلت البلدات العربيّة في إسرائيل مجرد فنادق من الدرجة البائسة، بلا أماكن عمل للصناعة وبلا أرض للزراعة فمعظم الأراضي صودرت، بل إنّ البلدات التي خرج منها جنود عرب عانت من سياسة التمييز العنصري أكثر من نظيرتها التي قاومت التجنيد وقاومت السياسة الحكوميّة. ومع تنامي الوعي الوطني في البلدات العربيّة أصبح الجندي العربي منبوذاً في قريته وبين أهله، فيقاطع معظم أصدقائه، وحتى إذا توفّي، قلّما يجد من يسير في جنازته.

العرب والشركس، يؤدّون الخدمة العسكريّة الإلزاميّة جنباً إلى جنب مع الجنود اليهود، وهم غالباً ما يخدمون في وحدات خاصّة تسمّى وحدات الأقليّات. وقد احتجّوا على عملهم بوحدات منفصلة، وأدّت حركة إحتجاجهم إلى دمجهم في مختلف الوحدات، وحصل الكثير منهم على مواقع في الجيش.

العديد من الضباط والجنود العرب يقاتلون للأسف في صفوف جيش الإحتلال الإسرائيلي، وبعضهم شارك في جميع الحروب التي خاضتها إسرائيل ضدّ العرب، وهم يفخرون بأنّهم "صهاينة"، وأنّ خدمتهم في الجيش الإسرائيلي "مصدر فخر وإعتزاز لهم"، ويؤكّدون أنّهم يقاتلون بشراسة لا تقلّ عن زملائهم في الجيش إن لم يتفوقوا عليهم في العنف، وأنّ لديهم إستعداداً للقيام بأيّ دور يُطلّب منهم من قاداتهم، ولم يُعرّف عن أحدهم أنّه نقاعس أو كسرّ أمراً بالقتال أو إطلاق نار على عرب أو فلسطينيين. بعضهم يقود القاذفات الإسرائيليّة المقاتلة، ومنهم من يقود الدبابات وراجمات الصواريخ، ومنهم من يعمل في القوات

الخاصة والقناصة... ويفخرون أنهم يشاركون في تدمير غزة، وقتل النساء والأطفال، وهدم المساجد والبيوت والمستشفيات والمدارس، ويقولون أنهم إسرائيليون مسلمون.

هؤلاء الجنود والضباط الإسرائيليون هم من ضمن مئات "البدو" الذين يدعون أنهم عرب ومسلمون. وبحسب مصدر عسكري إسرائيلي، فإن هؤلاء يُعدّون بالمئات، ويخدمون في صفوف الجيش، ومنهم من شارك في الحروب على غزة. فـ"فهد فلاح" -ضابط في الجيش الإسرائيلي برتبة رائد- يقول أنه "مسلم من بدو إسرائيل"، ويؤكد أنه فخور بخدمة وطنه "إسرائيل"، ومستعدّ للقتال في غزة. ويضيف الرائد فلاح: "سأفعل كل ما في وسعي وبكل إخلاص من أجل حماية وطني إسرائيل. لقد قاتلت في غزة في الحرب الماضية".

ويقول الرائد البدوي أنّ الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي أضحت وراثية في أسرته: "لقد خدم أبي وجدّي في الجيش قبلي، إنّنا نرثها أباً عن جدّ. وإنّ العديد من البدو المسلمين الذين قابلتهم في إسرائيل يعتزّون بانتمائهم لإسرائيل، خاصّة منهم المولودون منذ إقامة دولة إسرائيل".

ويزعم "فلاح" أنّ التعاون بين البدو واليهود يعود تاريخه إلى ما قبل قيام الكيان الغاصب، فقد أرسل شيخ من شيوخ قبيلة "الهيّيب" الذين كانوا يعيشون في سهول الجليل، يدعى أبو يوسف، أكثر من ستين من رجاله للقتال مع أصدقائه اليهود ضدّ حيرانهم العرب ما بين ١٩٤٦ و ١٩٤٧، واليوم يوجد نصب تذكاري خاص بـ"الجنود البدو" الذين سقطوا في ساحة القتال مع الجيش الإسرائيلي. إنّ مبنى في غاية الحداثة تجد فيه كمبيوتراً يعطيك السيرة الذاتية لكلّ "جنديّ مسلم" قُتِلَ في ساحة المعارك وصورة له بمجرد النقر على زرّ.

ويضيف "فلاح": "دعيت لحضور حفل تذكاري لهؤلاء الجنود المسلمين بمناسبة عيد إستقلال إسرائيل ويوم تخليد الجندي الإسرائيلي، والحفل حضره حشدٌ غفير من المسؤولين الإسرائيليين، بمن فيهم وزير الأقليّات إلى جانب شيوخ القبائل البدو وعائلات الجنود القتلى المسلمين والمتعاطفين معهم من اليهود".

ويقول "رشيد سكاى"، مراسل "BBC"، أنّ "الجيش الإسرائيلي رفض الإفصاح لي عن عدد المسلمين في صفوفه بالتحديد، لكنّه يقول أنّ هناك المئات والمئات منهم وقد يصل عددهم إلى الآلاف". ويضيف "سكاى" قائلاً: "لكن المثير في الأمر هو أنّ القانون الإسرائيلي لا يجبر المسلمين الإسرائيليين على الخدمة،

كما هو الحال بالنسبة لليهود وأقليات أخرى، ويتساءل: "ما الذي يدفع المسلمين للإلتحاق بصفوف الجيش؟".

أمّا العقيد أحمد رميز، المسؤول عن الأقليات في الجيش الإسرائيلي، فيقول: "إنّ واجب المواطن الإسرائيلي رقم واحد هو الدفاع عن وطنه بالخدمة في الجيش". لكن بعض الساسة الإسرائيليين يصرّون على أنّ إسرائيل دولة يهودية، فلماذا تجنيد المسلمين؟ ويوضّح الضابط العسكري قائلاً: "إنّ المسلمين في إسرائيل بدأوا يدركون بأنّه من أجل الحصول على كلّ الحقوق يتوجّب عليهم أداء كل واجباتهم داخل المجتمع الإسرائيلي".

وفيما أثارت العمليّات العسكريّة التي قامت بها إسرائيل في غزة، غضب المسلمين في جميع العالم، يقول الضابط "رميز" أنّ عدد المجنّدين المسلمين بعد الحرب ذاتها قد ارتفع، ويضيف: "إنّنا منبوذون في كلتا الحالتين، سواء خدمنا في الجيش الإسرائيلي أم لم نخدم".

يبدو من المعطيات المتوفرة من وزارة الحرب الإسرائيلية، أنّ عدد المتطوعين المسلمين والمسيحيين للخدمة العسكرية لا يقل عن ١٢٠٠ متطوع سنوياً، أغلبيّتهم الساحقة من بدو الجليل والنقب. وقد أنشأ الجيش كتبية خاصّة أغلبيّة أفرادها من المتطوعين البدو واسمها "كتبية التجوال الصحراوية"، كما يخدم الكثير منهم في "وحدة مقنفي الأثر".

تُعتبر الوحدة العربيّة في الجيش الإسرائيلي حديثة العهد، فقد تأسست سنة ١٩٨٧، قبيل الإنتفاضة الفلسطينية الأولى، لتحصل إحتكاكات بسيطة بينها وبين الفلسطينيين، أمّا في إنتفاضة الأقصى سنة ٢٠٠٠ فقد وُضعت هذه الوحدة في خطّ النار الأول أمام الفلسطينيين، إذ تمّ تسليمها الشريط الحدودي بين قطاع غزة الفلسطيني وبين سيناء المصرية. وكُلفت بمهمّات تُعتبر جرائم حرب بكل المقاييس كهدم المئات من البيوت الفلسطينية، إقتلاع الأشجار وتدمير المزروعات، والمواجهة مع المواطنين قتلاً وجرحاً وإعتقالاً وإهانة وإذلالاً. وقام أفرادها بهذه المهمّات بالروح نفسها التي تميّز تعاليم الجيش الإسرائيلي، بل ربّما بالغوا أحياناً في التتكيل بالفلسطينيين أكثر من اليهود أنفسهم. وبقيت أفعال هذه الوحدة سرّاً من أسرار الجيش الإسرائيلي لفترة طويلة. ولكن، وبشكل مفاجئ، بدأت تتسرّب معلومات تُفيد بأنّها ارتكبت جرائم بشعة، وأن أفرادها، جنوداً وضباطاً، متورّطون في مخالفات حتى ضدّ الجيش، والسبب في كشف هذه

المعلومات يكمن في الخلافات الشخصية والعائليّة التي تنتاب أفراد هذه الوحدة. وقادت الخلافات والصراعات بين هذه الأطراف، إلى الوشاية ببعضهم البعض.

وبالرغم من محاولات إسرائيل نشر معلومات مضلّة وغير حقيقية عن عدد العرب المجنّدين في جيش الاحتلال، بغية زيادة عدد الراغبين بالتجنيد، إلا أنّ المعطيات الحقيقية تؤكد أنّ الأعداد هامشيّة، وأقلّ ممّا ينشره الإسرائيليون بكثير، وتؤكد فشل المخطّطات الإسرائيليّة، وعدم تعاطي الشباب العرب معها، حيث نشرت وزارة الحرب الإسرائيليّة على موقعها أنّ عدد المتطوّعين من الأقليات بلغ ١٢٠٠ متطوّع سنويّاً (وهي أرقام وهميّة، الغرض منها تشجيع الشباب العرب في أراضي ال٤٨ على الإنخراط في جيش الاحتلال)، ذلك أنّ المعطيات التي قدّمت من "خلال إستجواب تقدّم به النائب عن حزب التجمّع الوطني، د باسل غطاس للكنيست الإسرائيلي"، بيّنت عكس ما هو منشور، ذلك أنّ المعطيات التي صدرت عن وزارة الأمن الإسرائيليّة، في ردّها على الإستجواب حول أعداد الذين يخدمون في الجيش الإسرائيليّ من فئات مختلفة، قالت أنّ عدد الخادمين في جيش الاحتلال من المسلمين هو ٩٧٠ مجنّد، يشمل الملتحقين البدو الذين قامت الوزارة بفصلهم عن بقية الطائفة الإسلاميّة في معطياتها، و١٣٤ مجنّداً عربيّاً من الطائفة المسيحيّة.

إنّ هذه الأرقام تثبت للجميع بأنّ دُعاة التّجنيد ضلّوا الإعلام والجمهور عبر نشر أرقام خياليّة لعدد المجنّدين، بهدف خلق أجواء مؤاتية لجذب المجنّدين وإغرائهم، وذلك رغم دعم مكتب رئيس الحكومة بشكلٍ شخصيٍّ في الموضوع، بالإضافة إلى إحتضان الجيش للمشروع ودعم مؤسسات سلطة الاحتلال له.

وتشير الأرقام إلى أنّ عدد المجنّدين المسلمين البدو لعام ٢٠١٣ يصل إلى ٢٥٦ جنديّاً، ويُعتبر هذا إنخفاضاً، بعد أن كان عددهم عام ٢٠٠٩، ٣٧٢ جنديّاً. كما تشير المعطيات التي قدّمت، بحسب السّنوات، إلى أنّ عدد المجنّدين العرب المسيحيّين، حافظ على نفسه تقريباً، بين الأعوام ٢٠٠٩-٢٠١٢، وفي عام ٢٠١٣ ارتفع إلى ١٠٠ مجنّد. أمّا الملتحقون بالخدمة العسكريّة، من العرب المسلمين، فقد ارتفع عددهم من ٦٦ ملتحقاً عام ٢٠٠٩ إلى ١٣٤ ملتحقاً عام ٢٠١١، ثمّ عاد وانخفض في عام ٢٠١٣ إلى ١٠١ ملتحق.

أمّا العرب من أبناء الطائفة الدرزيّة، الذين فرضت عليهم الخدمة الإلزاميّة منذ عام ١٩٥٦، فعدهم لم يرتفع كثيراً، حيث بلغ ٨٧٩ جنديّاً عام ٢٠٠٩، وارتفع في السنتين ٢٠١٠ و٢٠١١، ثمّ انخفض مجدّداً عام ٢٠١٢، حيث وصل إلى ٨٦٤ جنديّاً، ثمّ عاد وارتفع مجدّداً عام ٢٠١٣ ليصل إلى ٩١٣.

إنّ نجاح الحركات والحملات المناهضة للتجنيد ساعد على إبقاء هذا العدد قليل، وحفز الشباب على محاربة التجنيد في جيش الاحتلال، ما يجعلنا نفهم أنّ المعركة هي معركة وطنية، ويجب العمل على مناهضة التجنيد عند العرب المجندين طوعاً من المسلمين والمسيحيين معاً. وهذه المواقف تدعم المساعي العربيّة لدى عرب الداخل لإسقاط التجنيد الإجباري عن العرب الدروز من أبناء الشعب الفلسطينيّ.

لقد أعلن الجيش الإسرائيلي أنّ عدد الجنود الذين يخدمون في صفوفه من أبناء الأقليات (أغلبية ساحقة من الدروز والباقي من البدو وبعض الشركس والمسيحيين) يصل إلى ٦,٠٠٠ جندي. الدروز والشركس، يؤدّون الخدمة الإجباريّة جنباً إلى جنب مع الجنود اليهود، وغالباً ما خدموا في وحدات خاصّة تُسمّى وحدات الأقليات. ويبدو من المعطيات المتوفّرة عن وزارة الدفاع الإسرائيليّة أنّ عدد المتطوعين المسلمين والمسيحيين للخدمة العسكرية لا يقل عن ١٢٠٠ منطوّع سنويّاً، أغلبيّتهم الساحقة من البدو في الجليل والنقب. وقد أقام الجيش كتيبة خاصّة بالبدو أغلبيّة أفرادها من المتطوعين البدو واسمها "كتيبة التجوال الصحراويّة"، كذلك يخدم الكثير منهم في "وحدة مقتفي الأثر".

٥- كتيبة الأقليات "حيريف":

بمناسبة إغلاق كتيبة الأقليات الدرزيّة "حيريف"، قام موقع الجيش الإسرائيلي بجمع ١٠ حقائق مثيرة للاهتمام عن هذه الكتيبة للمجنّدين الجدد:

١. كانت هذه الكتيبة في الماضي بمثابة كتيبة الأقليات عموماً في الجيش الإسرائيلي وليست الكتيبة الدرزية. "في تلك الفترة كانت الكتيبة بمثابة بوتقة الدروز، الشركس، البدو وغيرهم في الجيش"، على حدّ قول قائد الكتيبة، المقدم رأفت حلبي، لموقع جيش الدفاع الإسرائيلي. وعملية تحويل كتيبة الأقليات هذه إلى الكتيبة الدرزية الخاصة استمرت تقريباً ٣٠ عاماً. و"الكتيبة هي تدرج لوحدة الأقليات التي تمّ إنشاؤها عند قيام الدولة، والتي مرّت في الماضي بالعديد من التقلّبات حتى إعلانها ككتيبة"، يشرح قائد الكتيبة السابق، المقدم شادي أبو فارس.

٢. الجنرال الدرزي الأول والوحيد في جيش الدفاع الإسرائيلي، هو الجنرال (احتياط) يوسف مشلب، وقد بدأ طريقه كجندي في كتيبة حيريف. وهو كجنرال في الجيش فقد شغل منصب منسّق نشاطات

الحكومة في المناطق وقائد لقيادة الجبهة الداخلية. بالإضافة إلى ذلك، حصل على شارة التفوق من قبل رئيس الأركان الأسبق الجنرال رفائيل ايتان.

٣. حصلت الكتيبة على شاريتين للتفوق - الأولى من قائد المنطقة الجنوبية في العام ٢٠٠١، نتيجةً لدورها في تصفية خلية إستخبارات مصرية في النقب. والثانية من قائد المنطقة الشماليّة، نتيجةً لنشاط الكتيبة خلال حرب لبنان الثانية عام ٢٠٠٦ .

٤. تمّ إطلاق الإسم "حيريش" على الكتيبة من قبل العقيد (إحتياط) نبيه مرعي الذي قُتل خلال خدمته العسكرية. سبب إختيار هذا الإسم للكتيبة هو كون قادة الطائفة الدرزية إعتادوا على التجوّل ومعهم حربة كرمز على القوة، والحدّة والتصميم.

٥. خلال حرب لبنان الثانية، كانت كتيبة "حيريش" أوّل كتيبة تقوم باجتياز الحدود والدخول إلى الأراضي اللبنانية، والكتيبة الأخيرة التي تغادر الأراضي اللبنانية باتجاه الأراضي "الإسرائيلية". وذلك لكونها مدربة ومؤهلة بشكل خاص على القتال في الأراضي الشماليّة، فقد نجح عناصرها في العودة إلى داخل فلسطين المحتلة من دون إصابات.

٦. في بداية سنوات ال-٢٠٠٠ فقط، إستأنفت الكتيبة نشاطاتها الميدانيّة على الحدود الشماليّة، وذلك في إطار التفكير بقرب المكان لقرى المجنّدين والدفاع الكبير الذي سوف يكون لديهم بحيث يقوم المقاتلون بحماية مستعمراتهم بصورة مباشرة في المناطق الشماليّة للبلاد. "مع مرور السنوات انتقلنا للخدمة في قيادة المنطقة الشماليّة، وقمنا بتطوير خبرة فيها"، قال المقدّم أبو فارس. "تشكّل الكتيبة اليوم جهازاً لجمع المعلومات على الحدود اللبنانية". لمسيرة القبعات الخاصّة بالكتيبة علاقة أيضاً بمنطقة الشمال، حيث يبلغ طول مسيرة الكتيبة مسافة ٥٥ كم، تتضمّن المرور بتسع قرى درزية. "المسيرة بحدّ ذاتها هي عبارة عن إحتفال يربط المجتمع بالكتيبة"، على حدّ قول المقدّم حربي.

٧. على مدى السنين قام مجنّدو كتيبة حيريش بإجراء تدريباتهم الأساسيّة في قاعدة التدريبات الخاصّة بلواء الناحال (الشباب الطلائعي المقاتل) في تل عراد. وفي دورة التجنيد التالية سوف تنتقل الكتيبة إلى قاعدة التدريبات الخاصّة بلواء جولاني الموجودة في منطقة الشمال والتي تحاكي بشكل أفضل الخدمة الإجباريّة لمقاتلي الكتيبة.

٨. جنود كتيبة حيريث هم الوحيدون في الجيش الإسرائيلي الذين يرتدون أحذية حمراء مع قبعة سوداء. وتعتبر الكتيبة بمثابة مركز لجمع المعلومات على الحدود اللبنانية".
٩. شعار كتيبة حيريث هو "السهم الموجّه على الحدود اللبنانية"، وعملياً، يصف الشعار التزام الكتيبة بحماية مستعمرات الشمال.
١٠. مؤلف النشيد الرسمي لكتيبة حيريث، هو وزير المالية، رئيس حزب "يوجد مستقبل" يائير لبيد، وعلاقة الوزير مع الكتيبة الدرزية متواصلة حتى يومنا هذا.

٦- استخدام المرتزقة:

بلغ عدد الجنود المرتزقة داخل جيش الإحتلال ٦٢٠٠ جندي في ١٨-٦-٢٠١٥. وتمّ استخدامهم بشكل واضح في الحرب على غزة ٢٠١٤.

قلق وتخوّف يصيب قيادة جيش الإحتلال من ظاهرة الضائقة الإقتصادية التي يعاني منها جنود جيش الإحتلال، الأمر الذي يعكس زيادة الميزانية على التحصين، وشراء الأسلحة، مقابل عجز الميزانية في تغطية نفقات إحتياجات الجنود.

فقد أكدت القناة الثانية العبرية على معطيات صادرة عن قسم القوى البشرية في جيش الإحتلال، مفادها أنّ واحداً من كلّ أربعة جنود يعانون من ضائقة إقتصادية، وتبيّن أنّ عشرات الآلاف منهم يعانون الفقر ويطلبون المساعدات.

وفي ظلّ عجز قيادة جيش الإحتلال عن التعامل مع هذه الظاهرة، تُقدّم الجمعيات المساعدات الماليّة للجنود الفقراء. وإنّ تفسّي هذه الظاهرة في جيش الإحتلال أدّى إلى إنعكاس مدى الحالة الإقتصادية التي يعيشها المجتمع الصهيوني وعجز ميزانيته في تغطية كافّة دوائر الجيش. وأضافت القناة الثانية العبريّة، حسب تقارير لها، أنّ ما يقارب ٣٠ ألف جندي مصنّفون على أنّهم يعانون ضائقة ماليّة، والمبالغ التي تُقدّم كمساعدات للجنود بلغت نصف مليار شيكل.

من ناحيةٍ أخرى دعا المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، الدول التي يخدم عدد من حمّلة جنسيّتها في صفوف جيش الإحتلال الإسرائيلي، إلى المسارعة بسحبهم بعد تسجيل إنتهاكات مروّعة لحقوق الإنسان وإحتمال أن يكون هؤلاء الجنود عرضة لإقتراف "جرائم حرب" في قطاع غزة. وكشف المرصد في بيانٍ له عن وجود مئات الأوروبيين والأمريكيين والكنديين وحمّلة جنسيّات دول أخرى من الذين يتطوّعون للخدمة العسكرية في صفوف جيش الإحتلال، شاركوا في قتل المدنيين الفلسطينيين، لاسيّما في غزة. ونوّه إلى أنّ هناك برامج في كيان العدو تسمح لأي شخص يهودي بالخدمة في الجيش الإسرائيلي. وأضاف أنّ تقديرات مصادر مختلفة، بينها الجيش الإسرائيلي، تشير إلى أنّ هناك أكثر من ستّة آلاف جندي يحملون جنسيّات مختلفة، منهم على الأقلّ ٢٠٠٠ أمريكي يقاتلون الآن في جبهات عدّة إلى جانب الجيش الإسرائيلي، معظمهم على جبهة قطاع غزة.

في السياق ذاته، أشار المرصد إلى بعض التقارير التي تتحدّث عن سقوط جنود أميركيين وجنود يحملون جنسيّات أخرى، موضحاً أنّ الجيش كان قد أعلن أيضاً عن مقتل الجندي جوردان بن سمحون، عمره ٢٢ عاماً، والذي يحمل الجنسيّة الفرنسيّة.

وذكر المرصد أن هناك عشرات من الأجانب المُلتحقين بالجيش الإسرائيلي كانوا قد شاركوا أيضاً في الحربين السابقتين اللتين شنتهما القوّات الإسرائيليّة على غزة في كانون أول ٢٠٠٨ وتشرين ثاني ٢٠١٢. وأضاف المرصد الذي يتّخذ من جنيف مقراً له: "في ضوء إقتراف الجيش الإسرائيلي لهذه الجرائم المروّعة، فإنّ على الدول التي ينتمي إليها هؤلاء المجنّدون الإسراع في منعهم من الإستمرار بهذا العمل". وعبر المرصد عن خشيته من أن يكون تجنيد هؤلاء الأفراد قد تمّ بدافع تحقيق مغنم شخصيّة من خلال تعويض مادّي كبير يُقدّم لهم، وهو ما يتوافق مع التعريف الذي وضعته المادة (٤٧) من البروتوكول الأول الإضافي لإتفاقيّات جنيف (١٩٧٧) للشخص الذي يُعدّ مُرتزقاً.